



القطاع المصرفي تمكن من إستقطاب ودائع ضمن الميزانية تزيد عن ٥٥ مليار دولار تسليفاً لنا للقطاع الخاص تخطت مستوى ١٨ مليار دولار

١- الواقع المصرفي اليوم في لبنان يعتبر الانشط بين باقي القطاعات بالرغم من الضبابية التي تخيم على الوضعين السياسي والاقتصادي. ما هي المواجهة التي تتبعها جمعية المصارف اللبنانية حيال ذلك ؟

لا يزال القطاع المصرفي يعتبر المكان الاول لتحفيز المدخرات والاستثمارات وقد تمكن من استقطاب ودايع ضمن الميزانية تزيد عن ٥٥ مليار دولار، دون احتساب الودائع الائتمانية خارج الميزانية والتي يزداد حجمها باطراد. كما استطاع القطاع المصرفي من خلال إصداراته في الداخل والخارج لسندات واسهم وأدوات مالية مختلفة استقطاب المزيد من الادخارات والاستثمارات لأجل متوسطة وطويلة تدعم أمواله الدائمة وتشكل سندا له للدخول في عمليات التمويل المتخصص. التي هي طويلة الاجل بطبيعتها.

وتسمى المصارف في لبنان الى التناغم مع التطورات العامة سواء منها السياسية او الاقتصادية الداخلية من جهة والخارجية المحيطة بها من جهة اخرى. وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها وتستمر بزيادة اموالها الخاصة والإبقاء على نسبة عالية للسيولة الدولية لديها. حيث تبين المعطيات الاحصائية ان معدل الملاءة الحالي، بحسب معايير بازل يفوق ١٩٪، وهو اعلى من الحد الأدنى المزموع من قبل السلطات النقدية ١٢٪ والحد الأدنى وفقاً للمعايير الدولية (٨٪). وتتعرف المؤسسات ائتمانية الدولية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف العالمية بان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحسن القطاع وتعزز استقراره.

ومن اهم مرتكزات العمل المصرفي :

١- الحرص الشديد على اموال المودعين لدى المصارف التي تتولى ادارة هذه الاموال وفق اقصى التدابير الاحترازية التي تملها معايير الادارة الرشيدة واصول العمل المصرفي السليم.

٢- التعامل بايجابية مع كل ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد الوطني، في سياق النهج الثابت القائم على التواصل الدائم والحوار الموضوعي البقاء.

٣- احترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها، لا سيما بالعملة الأجنبية وفي ضوء تقييم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

٤- كيف يمكن الاستفادة من الدعم الدولي من خلال الفرص المتاحة اليوم للبنان ؟ على رغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة، والمرتبطة اساساً بمجى التحقيقات الدولية ونتائجها النهائية فاننا نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو. ويزيد من اندفاعنا باتجاه هذا الاعتقاد، القدر العالي من الاحساس بالوطنية وبالمسؤولية الذي ابدته مختلف شرائح الشعب اللبناني في التفاعل مع الاحداث وفي انجاز استحقاق الانتخابات النيابية قبل اشهر .

ولا تغفل في هذا الاطار، دور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر والشديد بمجمل الأوضاع القائمة ومعطياتها ومسارها المستقبلي، حيث نأمل لاحقاً ببدء مرحلة ترسيخ الاستقرار السياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم اقتصادي ومالي يضمن مجدداً على سكة النمو والاستثمار. وقد اكدنا دائماً على اهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية، وعلى رغم اكتساب الاقتصاد لميزة التعايش مع اجواء سياسية سلبية، فان الأوضاع بعد ١٤ شباط هي غيرها ما قبله، فالبلد يشهد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وابعاد محلية واقليمية ودولية، وليس من المناسب مطلقاً، ان يكون الشأن السياسي على ما تعودوا السياسيون في السابق، بل ان الظروف المستجدة جعلت هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله. لذا فاننا نرى انه امام الحكومة مهام اساسية لتبديد الطريق امام استعادة النمو وتعزيز مناعة مجمل القطاعات الانتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي، وبرز هذه المهام:

- مساهمة القطاعات والمرجعيات كافة في حملة وطنية شاملة لاعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

- وضع برنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية يستهدف خصوصاً بلوغ مرحلة عكس دينامية الدين العام والحد من تأثيره على الاقتصاد ونموه.

- اعادة الاعتبار لمشاريع الإصلاح الاداري واعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

- بلورة وبدء حملة واسعة ومتكاملة لاعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

- التأكيد تنفيذ التزامات لبنان امام المجتمع الدولي. بما في ذلك اعادة الاعتبار للالتزامات باريس ٢٠٠٢، تمهيداً لتتيمير واستثمار الاستعدادات المعلنة للدول الكبرى بمساعدة لبنان على اعادة انبعاث اقتصاده.

واود في هذا المجال ان اؤكد على دعمنا وتأييدنا للتوجهات الإصلاحية للحكومة اللبنانية على كافة الأصعدة الاقتصادية.

٣- بالإضافة الى الدور الريادي للقطاع المصرفي بدعم القطاع العام، هناك واقع جديد يتمثل بفتح ابواب تسليفات مالية لا سيما للأفراد والتي تساعد على تفعيل السوق التجاري اللبناني ؟

تحرص المصارف على توفير التمويل الضروري لكافة الأنشطة الاقتصادية وبأفضل الشروط التي تسمح بها معطيات البلد والسوق. ونواكب عملاقنا في لبنان والخارج من خلال شبكة فروعنا ومراسلينا إنتاجاً وتوزيعاً، استيراداً وتصديراً. وقد تخطت تسليفاتنا للقطاع الخاص مستوى ١٨ مليار دولار. وتعرّز مواكبة العملاء مع توجه العديد من مصارفنا الى الانتشار في البلدان العربية المجاورة والبعيدة، مما يفتح لرجال الاعمال لدينا أسواقاً وأفاقاً جديدة.

ويتركز عملنا في المصارف على تعزيز بنية القطاع ومركزه المالي ودوره الرائد في خدمة الاقتصاد بفعالياته الخاصة والعامة وقمنا بالتعاون والتشاور مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة بدراسة مضامين اهم التعميم والقوانين المصرفية والمالية، ولا سيما تلك المتعلقة بمتطلبات « لجنة بازل ٢ » الجديدة للرقابة والمخاطر المصرفية، وعلى الأخص في شأن تعريف وتحديد الاموال الخاصة ومحفظة الديون للقطاع الخاص وتقوية محافظ الافراض من الديون غير المنتجة وتصنيف فئات الديون، اضافة الى التعميم المتعلقة بتوسيع عمليات الإقراض لغير المقيمين، وتوسيع التصريح الى مركزية المخاطر وتصنيف العقارات استيفاءً لديون متوجبة وسوى ذلك من التزامات مهنية وترسملية تزيد من قدرتنا على التمويل.

وإدراكاً منها لأهمية تنمية التسليف في تمويل النشاطات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وبالتالي النمو، فقد بلورت المصارف بالتعاون مع الدولة ومصرف لبنان آليات للإقراض المتخصصة على المديين المتوسط والبعيد، وبفوائد مدعومة، استفادت منها الصناعة والزراعة والسياحة والسكن. وتخطياً لتقصر آجال ودائعها، حصلت المصارف على تمويل طويل الأجل، من جهة، على شكل خطوط ائتمانية منحتها مؤسسات مالية عالمية، كالبانك الأوروبي للتتمير (EIB) والمؤسسة المالية العالمية (IFC)، ما يشكل أيضاً دلالة على متانة المصارف وسيولتها المالية والثقة الكبيرة التي تمنحها هذه المؤسسات العالمية للقطاع المصرفي اللبناني، ومن جهة أخرى، عن طريق اصدار شهادات ايداع وسندات عادية وسندات دين مؤرّسة بالإضافة الى إيصالات الإيداع العمومية.

وبالإضافة الى ما تقدم اثمرت الجهود المشتركة التي بذلناها مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والهيئات الاقتصادية المعنية في بلورة رؤية واحدة وموحدة

للتعامل مع الديون التجارية غير المنتجة، من جهة، للإسراع في تسوية هذه الديون، ومن جهة ثانية للإسراع في ترقية ميزانيات المصارف من هذه الديون وهذا ما يحقق فرصة جديدة للمؤسسات المعنية لاعادة هيكلية مالياتها وإدارتها.

ويهمني التأكيد بأن التسليمات المصرفية الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم، تكاد توازي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مساوية لتلك السائدة في العديد من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي الممول الرئيسي للاقتصاد.

٤. تقوم بعض المصارف اللبنانية بإنشاء فروع لها في الدول العربية، وقد يادر البعض منها الى شراء مصارف في تلك الدول هل لدى جمعية مصارف لبنان من ضمانات وحمانيات معينة تواكب هذا التوسع بمرز من الإشادة بكفاية واهلية الخدمات المصرفية اللبنانية المتقدمة؟

قياساً على تمامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني مضافاً اليه الإنتشار اللبناني الواسع في الخارج لجهة وجود جاليات مقترية يفوق تعدادها اربعة اضعاف المقيمين، ونظراً لضيق السوق الداخلي في استيعاب القدرات المتنامية للمصارف، جاء تطلع القطاع الى الاسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار، ويشكل أحد الخيارات الاستراتيجية المتبعة ويعزز التواجد الخارجي السابق كما يحقق اختراقات نوعية وأكثر شمولاً للاسواق الدولية، وعموماً فإن اغلب استراتيجيات المصارف تركز حالياً على:

- التعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة او الموجودة في الاسواق القريبة التي تشكل امتداداً طبيعياً وتاريخياً للاقتصاد اللبناني، والاحص في سوريا والاردن، امتداداً الى العراق مع تحول اقتصاده الى مفهوم اقتصاد السوق.

- تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي ايضاً شبكة تاريخية تشمل أوجه التعاون المختلفة من الشراكة والرسملة الى التوظيف والاستثمار والتواجد المباشر.

- تنمية الانتشار المصرفي اللبناني في الدول والاسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة او متربة، ويقع في هذا النطاق، التواجد في الاسواق الاميركية الشمالية (كندا) والجنوبية (البرازيل)، إضافة إلى أوروبا (فرنسا، سويسرا) وافريقيا.

- تطوير البنية الالكترونية وتحديثها بشكل مستمر وفق أرقى المواصفات العالمية، مما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كل انحاء العالم.

- زيادة حجم التعاملات واصدارات الاوراق اللبنانية في الاسواق الدولية، حيث حاز لبنان مركز الصدارة في المنطقة بحجم اصداراته العامة والخاصة وقد اكتسبت مؤسساته خبرات اضافية في التعامل مع هذه الاسواق، تؤهلها لادارة وتسويق اصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

ووفقاً لذلك ومع وجود مقومات إضافية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في لبنان منذ الاستقلال، نحن نعتقد ان الهوية الاقليمية والدولية للمصارف اللبنانية هي جزء من استراتيجياتها ومخططاتها، وبات لديها من الكفاءة والمهنية والخبرة ما يكفي لوضع خطوطها وتنمية اعمالها في هذا الاطار، ضمن المعايير المطلوبة لادارة المخاطر والتعامل مع واقع الاسواق المستهدفة.

٥. هل من سياسة حديثة او تغييرية للقطاع لجذب الرساميل والاستثمارات ؟ وثانياً، الاستعانة بالخبرات الثابتة المحلية للحد من هجرة الطاقات الانتاجية وتحولها الى بلدان واماكن مختلفة من العالم ؟

من المؤكد ان العنصر البشري بمعيار الرصيد العلمي والكفاءة كان له الاثر البالغ في نهوض القطاع المصرفي اللبناني واستعواذه حالياً لموجودات تفوق ٣,٥ اضعاف الناتج المحلي وهي من اعلى النسب المسجلة عالمياً، كما يضا هي بحجمه قطاعات مماثلة في بلدان غنية بمواردها النفطية والطبيعية. ويوفر القطاع حالياً أكثر من ١٦ الف وظيفة مباشرة في وحدته وفروعه وآلاف الوظائف الموازية في شركات خدمية ولوجستية وتكنولوجية يقوم معظم اعمالها على خدمة القطاع واعماله.

٦. هل من خطة معينة للإحاطة باوضاع المصارف الصغيرة والمتوسطة وتهيئتها لمواجهة ضخات طارئة ومحتملة وإيقانها بمنأى عنها وفق سياسة مصرفية حكيمة لكي لا تشكل هذه المصارف الحلقة الأضعف والتي تؤثر سلباً على عمل القطاع المصرفي بشكل عام ؟

عموماً لا يشكل حجم المصرف معياراً أساسياً في قياس متانة مركزه المالي، ومدى قدرته على التقدم والنمو المستدام، وانطلاقاً من وعي ادارات المصارف الصغيرة

والمتوسطة لهذه الحقيقة، فإنها تعمل على تكييف اعمالها وفق حجمها وانتشارها، كما تعمل على ادارة المخاطر المرتقبة او المفاجئة بما تقتضيه المهنية المعالية التي تتمتع بها معظم ادارات المصارف في لبنان.

وكما هو معلوم، فإن مصالحة هذه المصارف في الاندماج فيما بينها، او مع مصارف اكبر حجماً، او الابقاء على وضعها كما هو يقرها المساهمون والادارة، وليس من المؤكد ان المصرف الاقل حجماً هو الاكثر تعرضاً للخطر، وبالتالي ليس من المنطق ان تتم صياغة سياسات مختلفة للتعامل مع المصارف وفق أحجامها.

٧. أين يكمن موقع خدمات الصيرفة الإسلامية حالياً ؟ في اعتقادنا ان دخول لبنان رحاب الصيرفة الإسلامية ينسجم تماماً مع تطلعاته الاقتصادية ويشكل عامل جذب اضافياً للرساميل الاستثمارات التي يستوعبها القطاع المصرفي والمالي ويعيد ضخها في قنواته التمويلية للاقتصاد الوطني، كما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للقطاع المصرفي لتعزيز حضوره الاقليمي والدولي سواء منه المباشر عبر الوحدات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية او الاستثمار عبر الاوراق المالية والمساهمات التمويلية في ضوء القوانين والانظمة المرعية الاجراء.

وفي الواقع لم يختر لبنان سابقاً وقبل التراخيص الجديدة، تجربة المصارف الإسلامية بالمعنى القانوني، لكن هناك العديد من المصارف التي اعتمدت خدمات ومنتجات تتوافق مع الصيرفة الإسلامية مستندة الى قانون العقود الائتمانية الصادر عام ١٩٩٦، وهو الآن امام خيارات مفتوحة، فيما أن يتحول الى مصرف اسلامي او يؤسس مصرفاً اسلامياً تابعاً او يمتد نظام الاستمرار كمصرف تجاري مع نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية، وكل ذلك وفق القانون والانظمة السائدة.

والمصرف الاسلامي بحسب القانون ٥٧٥ هو مصرف من طبيعة خاصة وسيكون بالتالي خاضعاً لانظمة واحكام تنسجم مع طبيعته في تأسيسه وانطلاقه من موارده وتوظيفاته، كذلك في خدماته ومنتجاته.

وعموماً، فإننا نعتقد أن بيئة العمل في لبنان والنظام المصرفي المتطور وتحسن دور بيروت كمركز مالي اقليمي، سيشكلون عوامل جاذبة لمؤسسات مصرفية كبرى تعمل وفق مقتضيات الصيرفة الإسلامية، كما ان العديد من المصارف الإسلامية لديه الحماسة لدخول هذا المضمار الناشط والواعد بفتح أفق جديدة امام تطوير الاعمال والخدمات.

٨. هل من سياسة متقدمة لدى جمعية الصارف اللبنانية واتحاد المصارف العربية لتسنوات العشر المقبلة كي توازي خدماتها الخدمات المصرفية العالمية في الدول المتقدمة ؟

يسهم اتحاد مصارف العربية بتوفير الدعم التقني والتدريبي للقطاعات المصرفية والمالية العربية في مجال تطوير بنيتها الداخلي على كافة الصعد، من اجل تحمل مسؤولياتها في إنجاح برامج الاصلاح الاقتصادي، وتطوير الاسواق انمالية، ودعم جهود التخصص، وتشجيع عودة الرساميل العربية التي تربو على الالف مليار دولار اي ما يقارب ضعف الدخل القومي العربي، لكي تلعب دوراً أساسياً في النهضة الاقتصادية في المنطقة.

ياعتقدنا، فان دور الاتحاد يتركز في المرحلة الحالية والمقبلة على اهمية تشجيع وتحرير الاستثمار بين الدول العربية، في موازاة تشجيع وتحرير التجارة الذي يسير على الخطى المتوخاة، وعلى النحو الذي يكفل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يرتكز على عدد من العناصر المحورية في هذه المرحلة اهمها:

اولاً : إيجاد شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص. فالقطاع العام يجب ان يتمثل دوره في تأمين الاطار الضروري لإيجاد بيئة إستثمارية جذابة ومحفزة، والقطاع الخاص يجب ان يعمل كشريك للقطاع العام في زيادة الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد القومي.

ثانياً : تطوير القطاع المالي من خلال تشجيع قيام شركات قابضة تقدم خدمات مالية متنوعة تقيد اسواق المال والاستثمار والاقتصادات العربية عموماً.

ثالثاً : التركيز على ترسيخ مقومات الحكم السليم في الاقتصادات والشركات العربية العاملة في مختلف المجالات، وإعتبار هذا الامر من الاولويات التي علينا التنبه اليها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا السياق.

رابعاً : ضرورة تقوية الربط بين الاسواق المالية العربية بموازاة الربط التجاري القائم حالياً، بغية الوصول الى سوق مالية عربية موحدة تدعم قيام السوق العربية المشتركة، مع ما يحمله ذلك من ابعاد إستثمارية حيوية في الاقتصادات الوطنية.